الأمم المتحدة

A/C.3/52/SR.29

Distr.: General

20 April 1998
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
محضر موجز للجلسة التاسعة والعشرين
المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الجمعة، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بوزاكا . . . . . (إيطاليا)

المحتويات

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١١٠ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)*

البند ١١١ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)*

* بندان قررت اللجنة أن تنظر فيهما معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/C.3/52/L.14 و Corr.1)

مشروع القرار A/C.3/52/L.14 و Corr.1: العمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وانتاجها والاتجار بها بشكل غير مشروع

١ - **الرئيس**: أعلن أن مشروع القرار A/C.3/52/L.14 و Corr.1 لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

٢ - **السيدة مورغان** (المكسيك): قالت إن أوكرانيا وبربادوس وبولندا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسنغافورة وسوازيلند وليسوتو وماليزيا وموزامبيق قد انضمت إلى الدول المقدمة لمشروع القرار.

٣ - **اعتمد مشروع القرار A/C.3/52/L.14 و Corr.1 دون تصويت.**

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/C.3/52/L.18 و L.20/Rev.1 و L.21)

مشروع القرار A/C.3/52/L.18: تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة

٤ - **الرئيس**: قال إن مشروع القرار A/C.3/52/L.18 لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - **السيدة نيويل** (أمينة اللجنة): أشارت إلى أن ممثل كندا قد أجرى أثناء تقديمه لمشروع القرار تنقيحا شفويا على النص. وقد أضيفت فقرة جديدة ثالثة في الديباجة هي: "وإذ تشير أيضا إلى قراريها ٥١/٦٧ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ و ٥١/٢٢٦ جيم المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بشأن مركز المرأة في الأمانة العامة". وفي الفقرة ٢، استعيض عن عبارة "بلدان معينة غير ممثلة أو ممثلة تمثيلا ناقصا ..، بما في ذلك البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية" بعبارة "ما هو حاصل من عدم تمثيل النساء من بعض البلدان ....، وخاصة النساء من البلدان النامية وكذلك من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال".

٦ - **السيد جيرو** (كندا): قال إن أذربيجان وجزر البهاما وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسورينام وفنزويلا وكرواتيا وكولومبيا والهند قد انضمت إلى الدول المقدمة لمشروع القرار.

٧ - **الرئيس**: أعلن عن رغبة كل من بوروندي وزامبيا وغيانا وفييت نام وناميبيا في الانضمام أيضا إلى الدول المقدمة لمشروع القرار.

٨ - **اعتمد مشروع القرار A/C.3/52/L.18 دون تصويت.**

مشروع القرار A/C.3/52/L.20/Rev.1: الاتجار بالنساء والفتيات

٩ - **الرئيس**: قال إن مشروع القرار A/C.3/52/L.20/Rev.1 لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

١٠ - **السيدة لاكاظيل** (الفلبين): قالت إن إسرائيل وأيرلندا والجمهورية الدومينيكية وغيانا وكينيا قد انضمت إلى الدول المقدمة لمشروع القرار.

١١ - **اعتمد مشروع القرار A/C.3/52/L.20/Rev.1 دون تصويت.**

مشروع القرار A/C.3/52/L.21: الممارسات التقليدية أو العرفية التي تؤثر على صحة المرأة والبنت

١٢ - **الرئيس**: قال إن مشروع القرار A/C.3/52/L.21 لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

١٣ - **السيد أكوارون** (هولندا): قال إن البلدان التالية قد انضمت إلى الدول المقدمة لمشروع القرار: أرمينيا وإستونيا وأوكرانيا وأيسلندا والبرازيل وتايلند والجمهورية التشيكية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسلوفاكيا وغينيا والفلبين وكولومبيا وليسوتو ومالطة وماليزيا وملاوي.

١٤ - **الرئيس**: أعلن عن رغبة كل من لاتفيا وموريشيوس في الانضمام أيضا إلى الدول المقدمة لمشروع القرار.

١٥ - **اعتمد مشروع القرار A/C.3/52/L.21 دون تصويت.**

البند ١١٠ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع) (A/52/3 و A/52/18 و A/52/116-S/1997/317 و A/52/187 و A/52/254-S/1997/567 و A/52/301-S/1997/668 و A/52/432 و A/52/447-S/1997/775 و A/52/463 و A/52/471 و A/52/528)

البند ١١١ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/52/139 و A/52/286-S/1997/647 و A/52/413 و A/52/447-S/1997/775 و A/52/485 و A/52/495)

١٦ - **السيد الحريري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن الاستعمار والاحتلال الأجنبي، بأشكال مختلفة، مازالا يهددان السلام والأمن الدوليين بعد انقضاء ٥٢ عاما على إنشاء الأمم المتحدة. والأشكال المعاصرة للعنصرية مثيرة أيضا للقلق ويجب أن تولى أسبقية في جدول أعمال الأمم المتحدة. وقد قدمت شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تضحيات كبيرة لكي تخلص نفسها من براثن الاستعمار وتمارس حقها في تقرير المصير، وهو حق جددت الأمم المتحدة تأكيده في قرارات عديدة. وأضاف قائلا إن بلده، وهو من أول البلدان التي تحررت من الحكم الاستعماري بعد الحرب العالمية الثانية، يدعم كفاح غيره من البلدان من أجل التحرير دعما كاملا. إذ لا يمكن السماح باستمرار الاحتلال الأجنبي وإخضاع الشعوب ولا بد من القضاء على كافة أشكال العنصرية.

١٧ - وقد ساندت الأمم المتحدة كثيرا من الشعوب في كفاحها للحصول على تقرير المصير وإنهاء التمييز العنصري، ولكنها ما زالت عاجزة عن كفالة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. ويعزى هذا إلى سياسات إسرائيل التوسعية، وانتهاكاتها المتواصلة والصارخة لميثاق الأمم المتحدة وتحديها الوقح لإرادة المجتمع الدولي وعدم احترامها لأهم حقوق الإنسان ولمبادئ القانون الدولي. وما فتئ اللاجئون الفلسطينيون وأطفالهم ينتظرون منذ أكثر من خمسين عاما أن يعودوا إلى الديار التي طردتهم منها قوات الاحتلال الإسرائيلي، بينما إسرائيل ماضية بشكل مطرد في إحلال مستوطنين يهود من جميع أرجاء العالم محل الفلسطينيين. وتواصل إسرائيل تغيير الحالة الديموغرافية في الأراضي العربية المحتلة، وفرض قانونها على السكان العرب المقيمين في ظل احتلالها، والحيلولة دون ممارستهم للحقوق المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها حق تقرير المصير. وقد أصبحت معاناة الشعب الفلسطيني من المآسي المعاصرة ورمزا لعجز المجتمع الدولي عن إجبار إسرائيل على احترام القانون الدولي وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٨ - مع ذلك فمواصلة إسرائيل تزييف الحقائق التاريخية وتشويهها لن تجلب الأمن والاستقرار إلى المنطقة. وعليها أن تتخلى عن السياسات التي تتبعها وأن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة وتسمح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير المصير على الفور. ذلك أن إطالة أمد احتلال قائم على القتل والقهر والإرهاب المنظم تعرض المنطقة والعالم لخطر بالغ.

١٩ - إن الشرق الأوسط كان مهد الحضارة والأديان الثلاثة الكبرى. وسكانه يؤمنون بالتعاون والاحترام المتبادل ويرفضون جميع أشكال الاحتلال والتمييز العنصري. ويؤكد دستور الجمهورية العربية السورية وقوانينها أهمية مكافحة العنصرية والتمييز العنصري بكافة أشكاله، فضلا عن التمييز لأي أسباب أخرى. واختتم كلمته بقوله إن بلده يلتزم التزاما وثيقا بجميع الصكوك الدولية ذات الصلة ويرى أن قدرة الشعوب على تحرير الأراضي من الاحتلال الأجنبي ضرورية لنشر الأمن والسلام وللتمتع بحقوق الإنسان.

٢٠ - **السيدة بانو** (الهند): قالت إنه ما زالت توجد درجة من احتمال التمييز العنصري تبعث على القلق، وتنعكس في ضعف القوانين وضعف إنفاذها. ولا تترك الأخبار الواردة عن الأحداث ذات الدوافع العنصرية التي وقعت في الآونة الأخيرة مجالا للشك في أن العنصرية تنمو في الواقع. وقد اتخذت الكراهية العنصرية أشكالا جديدة ووجدت الدعاية العنصرية قنوات جديدة للتعبير. والفوارق العنصرية واضحة أيضا في المؤشرات والأنماط الاجتماعية والاقتصادية.

٢١ - وقالت إن وفدها لذلك يؤيد الاقتراح بالدعوة لمؤتمر عالمي معني بالعنصرية، يعقد في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١. وذلك لتوجيه رسالة سياسية قوية مؤداها أن الأمم المتحدة تدعم كل من يكافحون ضد التمييز العنصري والتعصب. وينبغي أن يدرج هذا المؤتمر مسألتي الهجرة وكراهية الأجانب في جدول أعماله وأن ينظر أيضا فيما إذا كان التحريض على الكراهية العنصرية، ولا سيما عن طريق وسائط الإعلام الجديدة، يمكن تبريره على أساس الحق في حرية التكلم والتعبير. وأعربت عن تأييد وفدها كذلك للطلب المقدم من لجنة القضاء على التمييز العنصري بأن تجتمع أحيانا في نيويورك تسهيلا للحوار الذي تجريه مع الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٢٢ - والحق في تقرير المصير يتمثل في حق الشعوب في أن تقرر بحرية نموذج التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل حدودها الوطنية. ومع ذلك فهذا الحق لا ينبغي أن يُفهم على أنه يخول القيام بأي إجراء من شأنه الإضرار بالسلامة الإقليمية للدول ذات السيادة أو بوحدتها السياسية. وقد يساء استعمال مبدأ تقرير المصير لتشجيع الانفصال والإرهاب والعنف الأهوج الذي يرمي إلى تدمير التعايش السلمي والتسامح والوحدة والعلمانية. ولم يسلم القانون الدولي بحق عام للشعوب في أن تعلن من جانب واحد انفصالها عن دولة من الدول. وعلاوة على ذلك، فإن تفتيت الدول قد يكون له أثر سيء في حماية حقوق الإنسان وحفظ السلام والأمن.

٢٣ - وأعربت عن ترحيب وفدها بتقرير المقرر الخاص المعني بمسألة استخدام المرتزقة الذي أسهم إسهاما هاما في فهم هذه الظاهرة. واستدركت قائلة إن الوفد يحث المقرر الخاص على إلقاء نظرة فاحصة على أنشطة المرتزقة بخلاف الأنشطة ذات الطابع التعاقدي البحت، مثل الأنشطة المرتبطة بالإرهاب وغيرها من الأنشطة التدميرية التي ظهرت كتهديد متزايد للديمقراطية وتقرير المصير والتعددية. وما فتئت الهند لمدة تزيد عن عقد من الزمان هدفا لإرهاب دائم من قبل مرتزقة يتلقون التسليح والتدريب والتمويل من خارج حدودها. ومن دواعي الأسف أن فريق الخبراء الذي كان من المقرر أن يعد دراسة مفصلة لمسألة المرتزقة لم يتمكن من الاجتماع بسبب الافتقار إلى الموارد المالية.

٢٤ - **السيد غولد** (إسرائيل): قال في معرض حديثه عن البند ١١١ إن الإسرائيليين يتفهمون ويؤيدون سعي الشعوب في جميع أنحاء العالم إلى تقرير المصير. وقد كانت الصهيونية ذاتها حركة رامية لاستعادة تقرير المصير للشعب اليهودي، الذي عانى النفي لمدة تزيد عن ٢٠٠٠ عام بعد الاحتلال الروماني لبلده.

٢٥ - ومضى يقول إن حكومته ملتزمة بحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال الحوار، وإنها حاليا مشتركة في مفاوضات مباشرة لتحديد المركز الدائم. ولذلك فمن دواعي الأسف أن تُعرض على اللجنة مشاريع قرارات تحاول أن تحدد نتائج تلك المفاوضات. وبينما للفلسطينيين الحق في التعبير عن آرائهم، إلا أنهم لا ينبغي أن يحاولوا فرضها في المحافل الدولية، متجاوزين بذلك العملية التفاوضية الثنائية.

٢٦ - وموقف إسرائيل في هذه المفاوضات يتجلى فيه الظروف الاستراتيجية في المنطقة: بينما يتمتع الفلسطينيون بمساندة ائتلاف من الدول العربية تقف إسرائيل وحدها. وعلاوة على ذلك، فإن المناطق التي يسعى الفلسطينيون فيها إلى ممارسة حقهم في تقرير المصير تشمل أراض حيوية لقدرة إسرائيل على الدفاع عن حدودها الشرقية ضد خطر الهجوم من جانب سوريا أو العراق. ولا بد لأي اتفاق يتصل بالمركز الدائم أن يتصدى لهذه الشواغل الأمنية المشروعة فضلا عن تطلعات الشعب الفلسطيني.

٢٧ - واختتم كلامه قائلا إن مشاريع القرارات المتعلقة بتحديد المصير الفلسطيني تقوض ببساطة عملية السلام الجارية، التي التزم بها الفلسطينيون، كما التزمت بها إسرائيل؛ وهو لذلك يحث جميع الوفود على التصويت ضد هذه المبادرات.

٢٨ - **السيد زكي** (باكستان): تكلم عن البند ١١١، وقال إن حق الشعوب في تقرير المصير هو حجر الزاوية للنظام الدولي. وأضاف قائلا إن دور الأمم المتحدة الجدير بالثناء في تمكين الشعوب من الوصول إلى هذا الحق يتجلى في الزيادة الكبيرة في عدد الدول الأعضاء على مدى نصف القرن المنصرم. وإنجازات الأمم المتحدة في زمبابوي وجنوب أفريقيا وناميبيا جديرة بالذكر بصفة خاصة. وأبدى ترحيبه بالجهود التي يجري بذلها لإيجاد حل سلمي للحالة في الشرق الأوسط، كما أعرب عن أمله في أن تحل أزمة البلقان من خلال تنفيذ اتفاق دايتون. ومن الأمور الحيوية الحفاظ على السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك ومحاكمة جميع مجرمي الحرب بموجب القانون الدولي.

٢٩ - وقد حرمت الهند سكان جامو وكشمير من حقهم في تقرير المصير طيلة أكثر من ٥٠ عاما، وهم يتطلعون إلى الأمم المتحدة طلبا للانتصاف. ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يجب أن يحدد المركز السياسي لجامو وكشمير عن طريق استفتاء حر نزيه يجرى تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد نُص صراحة في قرار مجلس الأمن ٩١ (١٩٥١) على أن أي إجراء من جانب ما يسمى بالجمعية التأسيسية، التي أنشأتها الهند، لتحديد مركز جامو وكشمير سيشكل انتهاكا لهذا المبدأ. وقد أدينت الانتخابات التي أجريت في هذه الولاية على نطاق واسع بوصفها مزيفة وقاطعها الشعب الكشميري، فلم تزد نسبة من توجهوا لصناديق الانتخاب في عام ١٩٨٩ عن ٢ في المائة.

٣٠ - وقد قتل أكثر من ٠٠٠ ٦٠ كشميري وسجن زهاء ٠٠٠ ٣٢ شخص على أيدي قوات الأمن الهندية منذ انطلاقة حركة شعبية في عام ١٩٨٩ لكفالة حق الشعب الكشميري في تحديد المصير. وينتشر حاليا في ربوع جامو وكشمير ما يزيد عن ٠٠٠ ٦٠٠ من الجنود الهنود. ولقد وقع سكان كشمير ضحايا لعمليات الإعدام بإجراءات موجزة والقتل خارج نطاق القانون والمذابح التي تحدث دون استفزاز، بينما شهد الكثيرون هدم بيوتهم. واستخدم الاغتصاب سلاحا للحرب ضد الكشميريات.

٣١ - وذكر أن حكومته دعت الحكومة الهندية لاستئناف المحادثات الثنائية في شهر شباط/فبراير ١٩٩٧. بيد أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود لرفض الهند إنشاء فريق عامل لمواصلة الحوار. وأعرب عن أمله في كسر هذا الجمود في اللقاء المقرر عقده في داكا بين رئيسي الوزراء الهندي والباكستاني في شهر تشرين الثاني/نوفمبر .

٣٢ - إن إنكار الهند لحق الشعب الكشميري في تقرير المصير كان السبب الكامن وراء نصف قرن من المواجهة بين الهند وباكستان. ونظرا لأهمية هذه المسألة في السياق الأوسع للسلام والأمن في جنوب آسيا، يتعين على المجتمع الدولي أن يحث الهند على وضع نهاية للقمع في جامو وكشمير والسماح لسكانهما بممارسة حقهم في تقرير المصير عن طريق استفتاء حر وعادل، حسبما تدعو إليه قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٣٣ - **السيد أمياري** (جمهورية إيران الإسلامية): قال، في معرض الحديث عن البند ١١٠، إن من دواعي الأسف أن المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما إلى ذلك من أشكال التعصب، رغم ما اشتملت عليه ولايته من تعليمات محددة بدراسة أحداث التمييز ضد المسلمين، لم يول اهتماما

كافيا في تقاريره لظاهرة "كراهية الإسلام". وقد حظيت أشكال أخرى للتمييز، أقل انتشارا، باهتمام لا يتناسب مع حجمها، وطالب المقرر الخاص بإصدار تشريعات جديدة للحماية منها.

٣٤ - وأعرب عما يساوره من قلق عميق لأن المقرر الخاص أورد في تقريره المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثالثة والخمسين (E/CN.4/1997/71، الفقرة ٢٧، الفرع ٣) بعض المزاعم التي لا أساس لها من الصحة أطلقتها الحكومة الإسرائيلية بشأن المسلمين واستخدامهم للقرآن. وقد أسهمت هذه التعليقات دون شك في إثارة مشاعر العداء للإسلام، وحث المقرر الخاص على التزام المزيد من الحذر والحساسية قبل الترويج لادعاءات من هذا القبيل في المستقبل.

٣٥ - وينبغي إيلاء النظر لتعيين مقررين خاصين لدراسة الحالة في بلدان معينة أو مجموعات معينة من البلدان، حيث أن مشكلة العنصرية تشتد حدتها في بعض الدول عن دول أخرى. ويلزم أيضا إنشاء آلية رصد فعالة في منظومة الأمم المتحدة لمنع استخدام شبكة الانترنت في نشر الدعاية العنصرية. واختتم كلمته بالإعراب عن تأييد وفده القوي لعقد مؤتمر عالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب.

٣٦ - **السيدة برغوتي** (المراقبة عن فلسطين): تكلمت عن البند ١١١، وأكدت أن حق تقرير المصير من حقوق الإنسان الأساسية وأن الحرمان منه يشكل تهديدا للسلام والأمن وإهانة لكرامة الإنسان. ويجب لذلك أن يعزز المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى الإعمال الشامل لهذا الحق.

٣٧ - وما زال الشعب الفلسطيني محروما من حقه في تقرير المصير ويتعرض يوميا للسياسات الظالمة والتمييزية التي تنتهجها الدولة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، في انتهاك لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وللالتزامات التي قطعها ذلك البلد على نفسه في سياق عملية السلام في الشرق الأوسط. واستحداث إسرائيل لحقائق جديدة على أرض الواقع، من قبيل بناء المزيد من المستوطنات غير القانونية، والقيود التي تواصل فرضها على حرية الفلسطينيين في التنقل واحتجازها للمسجونين الفلسطينيين هي من دواعي القلق بشكل خاص. وقد أوصلت إجراءات الحكومة الإسرائيلية الحالية وسياساتها المفاوضات إلى طريق مسدود، على الرغم من التزام الشعب الفلسطيني بالتوصل إلى تسوية.

٣٨ - وسيواصل الشعب الفلسطيني نضاله من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس. وتحقيق تطلعاته شرط مسبق لكفالة سلام عادل وشامل ودائم في ربوع المنطقة. ومن الأمور الحيوية أن يلقى دعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مسعاه، ومن ثم فإنها ترحب بالتطور المؤاتي في سياسة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بهذه المسألة. واختتمت بقولها إنها تود التأكيد مجددا على استمرار مسؤولية الأمم المتحدة عن تحقيق الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير، وإن اعتماد القرار الذي سيقدمه وفدها إلى اللجنة بتوافق الآراء سيمثل خطوة أخرى صوب هذا الهدف.

٣٩ - **السيد بوجا** (إندونيسيا): قال إن وفده ما زال يتابع بقلق عميق مسألتي العنصرية والتمييز العنصري وينضم إلى الرأي القائل بأن ظاهرة العنصرية تستدعي العمل الحازم والتعاون. وإندونيسيا ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي على اعتماد استجابات ملائمة وتنفيذها. ومن دواعي الإحباط ملاحظة أن أهداف عقود الأمم المتحدة المتتالية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري لم تتحقق وأن الأعمال المتسمة بالعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب يتواصل ارتكابها في جميع أنحاء العالم، فينجم عنها إزهاق الأرواح وتدمير الممتلكات وغير ذلك من الانتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم الأنشطة المرتآة في برنامج عمل العقد الثالث، إذ أن مما يبعث على الأسف البالغ عدم تنفيذ البرنامجين السابقين. وأعرب عما يراود وفده من أمل في أن توفر الحلقات الدراسية والاجتماعات الإضافية المقرر عقدها في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٧ مزيدا من التبصر بطبيعة المشكلة وأن تعتمد أيضا في الوقت نفسه توصيات واقعية للعمل.

٤٠ - وأعرب عما يساور وفده من القلق البالغ إزاء استعمال التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما شبكة الإنترنت، لنشر الدعاية العنصرية. ويتطلب التصدي لهذا الشكل الجديد من أشكال العنصرية اتباع نهج أكثر ميلا إلى استباق الأحداث على الصعيدين الوطني والدولي. والتعاون ضروري في الاضطلاع بهذا العمل.

٤١ - وإندونيسيا تؤيد الدعوة لعقد مؤتمر عالمي معني بالعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وأشكال التعصب ذات الصلة، على أن يعقد في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١. وعلاوة على ذلك، فبالرغم من وجوب أخذ القيود المالية بعين الاعتبار، ينبغي ألا يكون المؤتمر مقيدا في مداولاته فتتضاءل قيمته. وبما أن الافتقار إلى الموارد المالية قد أعاق تنفيذ التوصيات العملية المنحى في الماضي، من الواضح أن الأمر يتطلب عملية تحضير ملائمة، وأن يصاحبها مدخلات من الاجتماعات الإقليمية ومن مختلف الأجهزة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ويتعين في أثناء هذه العملية مراعاة ضرورة أن يسفر المؤتمر عن تدابير عملية تؤدي إلى نتائج إيجابية.

٤٢ - وحيث أن العنصرية والتمييز العنصري من أشد انتهاكات حقوق الإنسان فظاعة، فمن الملائم أن تعمل لجنة حقوق الإنسان بوصفها اللجنة التحضيرية للمؤتمر؛ ويمكن لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تنسيق هذه الأعمال التحضيرية. وسيكون في وسع اللجنة أن تكفل عقد المؤتمر بكفاءة وأن يتمخض عن أهداف واقعية قابلة للتحقيق. وقال إن إندونيسيا تتطلع للمشاركة الفعالة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر.

٤٣ - **السيد أوتوييلو** (نيجيريا): قال إن أشكالا جديدة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال تعصب آخذة في الظهور. ومن دواعي القلق الرئيسية تزايد استخدام شبكة الإنترنت لبث الافتراءات العرقية والدعاية العنصرية، والتحامل العنصري في معاملة الأقليات والمهاجرين من جانب موظفي إنفاذ القوانين في بعض البلدان. ومن المؤسف اعتماد بعض الدول سياسات للهجرة أفضل ما يمكن وصفها به أنها سياسات استبعاد وتحامل.

٤٤ - وينبغي للحكومات أن تأخذ بسياسات التعدد الثقافي والإدماج الاجتماعي، حتى يمكن إطلاق الإمكانيات التي يتيحها التنوع للنهوض بكافة قطاعات المجتمع في المجال الاجتماعي - الاقتصادي والمجال السياسي. ويجب على الحكومات أن تروج لتذوق التسامح وأن تنظر في اتخاذ تدابير لتجريم أعمال العنف والعدوان ذات الدوافع

العنصرية. وتتحمل الحكومات وموظفو إنفاذ القوانين وخبراء الاتصالات ومستخدمو تكنولوجيا الاتصالات الحديثة جميعا جانبا من المسؤولية عن الحد من استخدام شبكة الإنترنت في نشر الكراهية العنصرية.

٤٥ - وأعرب عن تأييد نيجيريا الكامل لعقد مؤتمر عالمي معني بالعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وأشكال التعصب ذات الصلة في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١.

٤٦ - وما زال استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير من الشواغل الحاسمة للحكومة النيجيرية. وبغض النظر عن كيفية استخدام المرتزقة أو الشكل الذي تتخذه أنشطتهم، فهم ما برحوا يمثلون تهديدا لتقرير الشعوب لمصيرها في المناطق التي يعملون فيها. وأعرب عن تأييد نيجيريا للتوصية القاضية لإدراج الدول تدابير عملية في تشريعاتها الوطنية تحظر استخدام أراضيها لتجنيد المرتزقة وتدريبهم وتجميعهم ونقلهم وتمويلهم واستخدامهم.

٤٧ - **السيد فرنانديس بالاسيوس** (كوبا): قال إن حق جميع الدول في الممارسة الكاملة لسيادتها الوطنية وحق جميع الشعوب في تقرير المصير دون إعاقة أو تدخل أجنبيين هما الدعامتان اللتان بني عليهما كل من النظام القانوني لفترة ما بعد الحرب والأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن الاستعمار لم يعد قائما بوصفه نظاما من النظم، إلا أن شعوب العالم تواجه تهديدات أخرى مساوية له في الأذى، ناشئة من السياسات الجديدة القائمة على القوة والسيطرة ومن النظريات المشبوهة قانونيا التي تسعى لتبرير حق مزعوم في التدخل.

٤٨ - وصون السلام يرتكز على احترام الأمم وسلامتها الإقليمية وتنوعها الثقافي. وممارسة حق الشعوب في تقرير المصير ضرورية للتمتع بجميع حقوق الإنسان. وما دامت السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي مستمرين، سيكون الكلام عن احترام هذه الحقوق عديم المعنى. وأعرب في هذا السياق عما يساور حكومته من قلق عميق إزاء التدهور في عملية سلام الشرق الأوسط وعن إدانتها بشدة لمواصلة إسرائيل سياستها المتمثلة في انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني، ولا سيما حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة. ولكي تكون أي تسوية للنزاع عادلة ودائمة وشاملة لا بد من أن تشمل انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الضفة الغربية، والجولان السوري، وجنوب لبنان.

٤٩ - وتؤكد كوبا من جديد طلبها إعادة الأراضي التي تحتلها القاعدة البحرية للولايات المتحدة في غوانتانامو بصورة غير قانونية وضد رغبات الشعب الكوبي.

٥٠ - وإن أنشطة المرتزقة ليست من أحداث الماضي؛ وهي غير آخذة في النقصان وإنما على العكس من ذلك صارت تتخذ أشكالا جديدة أشد خطورة بكثير على التمتع بحقوق الإنسان. وحتى في أوقات السلم، يجري استخدام المرتزقة في إحباط تقرير الشعوب لمصائرها، وتدمير الهياكل الأساسية للبلدان، وتهديد حياة سكانها وسلامتهم وحقوق الإنسان الخاصة بهم. وقد كانت كوبا لمدة تزيد على الثلاثين عاما ضحية لأنشطة المرتزقة التي تدعم وتمول من إقليم الولايات المتحدة الأمريكية. وأعرب عن إدانة وفده الشديدة لمواصلة هذه الممارسات

التي تنتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وعن تأييده الكامل لاستمرار ولاية المقرر الخاص لمسألة استخدام المرتزقة.

٥١ - **السيد سيمون باردوس** (الأرجنتين): أكد من جديد التزام حكومته بأهداف الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ولاحظ أن ١٤٨ دولة قد صدقت على هذه الاتفاقية. وحث الدول التي لم تصدق عليها بعد على أن تحذو حذوها. وأعرب عن ترحيب حكومته بالملاحظات التي أبدتها لجنة القضاء على التمييز العنصري بشأن تنفيذ الأرجنتين للاتفاقية، وأعلن التزامها الكامل بالأخذ بتوصيات اللجنة لتحسين الحالة في الأرجنتين. وقد اعتمدت بالفعل تعديلا دستوريا يضع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان على قدم المساواة مع الدستور. وقد أنشأت أيضا بعض اللجان الوطنية لاستحداث تدابير عملية لمكافحة التمييز بجميع أشكاله ولجنة خاصة للتحقيق في الأنشطة التي قام بها في إقليم الأرجنتين أشخاص لهم صلة بالممارسات العنصرية وذلك إبان الحرب العالمية الثانية فضلا عن النتائج التي ترتبت على هذه الأنشطة في فترة ما بعد الحرب.

٥٢ - والأرجنتين تتفق مع القول بأنه ينبغي للجنة القضاء على التمييز العنصري أن تستطيع الاجتماع أحيانا في نيويورك تيسيرا للنظر في التقارير الدورية المقدمة من الدول الأطراف التي ليس لها بعثات دائمة في جنيف.

٥٣ - وترى حكومته أن الكفاح ضد التمييز يتطلب التزاما راسخا بالهدف الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمتمثل في تعزيز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم.

٥٤ - **السيد هوانسو** (بنن): قال إن العنصرية والتمييز العنصري يشكلان تهديدا دائما للسلام والأمن الدوليين. ورغم انتهاء الحرب الباردة فإن التوترات الإثنية والقومية والدينية وخطر الإرهاب هي مصادر جديدة لقلق المجتمع الدولي. وقد أدت هذه التوترات إلى الحروب المأساوية التي نشبت مؤخرا في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

٥٥ - ويكمن تعقد الكفاح ضد التمييز العنصري والمنافسات الإثنية والنزعة القومية المتطرفة في أبعادها التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية. وينبغي لذلك أن تشمل جهود مناهضة هذه الظواهر أنشطة لإذكاء الوعي باستخدام وسائط الإعلام الوطنية والدولية، ويجب أن تكون منهجية ومستبقة للأحداث ودؤوبة ومؤسسة على مبدأ أن الحضارة الإنسانية نسيج مركب من ثقافات مختلفة من شأن التعايش السلمي فيما بينها أن يضمن التقدم العالمي.

٥٦ - وفي بنن تستلهم أنشطة الحكومة والمنظمات غير الحكومية وقطاعات المجتمع المدني الأخرى هذا المبدأ. وقد تأسس مؤخرا معهد وطني لحقوق الإنسان والديمقراطية، ونظم في حزيران/يونيه ١٩٩٧ اجتماع خبراء دولي بشأن جميع أشكال التمييز المستند إلى الأصل العنصري أو العرقي أو القومي، أو إلى الدين أو المعتقد في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. ونظمت الحكومة أيضا بالتعاون مع نقابات العمال ووسائط الإعلام حلقات دراسية

منتظمة للمدرسين عن التنوع، وهي تبدي تقديرها للدعم المقدم من جانب منظومة الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين لهذه الأنشطة.

٥٧ - والمتابعة السليمة على الصعيد الدولي للجهود الوطنية المبذولة ضرورية لتحقيق التعايش السلمي فيما بين الشعوب، وهي مهمة تستلزم الابتكار والفعالية من جانب الهيئات التابعة للأمم المتحدة. وصحيح أن توصيات الهيئات من قبيل لجنة القضاء على التمييز العنصري بشأن النظر في حالة الدول الأطراف المتأخرة في تقديم تقاريرها الدورية قد لا تظهر دائما الحالة الحقيقية في تلك البلدان ولكنها على الأقل تتيح لهذه الهيئات فرصة لإبداء انتقاداتها وللتشجيع على إعداد التقارير.

٥٨ - وأعلن أن وفده يتفق مع ما قيل من أنه ينبغي للجنة القضاء على التمييز العنصري أن تستطيع الاجتماع في كل من جنيف ونيويورك بالتبادل، ويحث الدول الأطراف على التصديق على تعديل المعاهدة المتعلقة بتمويل هذه اللجنة. وقال إن الأنشطة التي يضطلع بها في إطار برنامج العمل للعقد الثالث تتطلب أيضا الدعم المالي المناسب.

٥٩ - ويجب أن يقاوم المجتمع الدولي بشدة بعض الظواهر من قبيل عودة نظريات الدونية العنصرية إلى الظهور من جديد، واستعمال شبكة الإنترنت لنشر الدعايات المعادية للسامية والمحرضة على العنصرية وكراهية الأجانب، وإعادة التوطين القسرية الجماعية للمهاجرين. وعليه فإن بنن تؤيد عقد مؤتمر دولي لمناقشة مسألة العنصرية بكافة أبعادها.

٦٠ - **السيدة سماح** (الجزائر): قالت إن العنصرية والتمييز العنصري ما زالا سائدين؛ بل وينتشران في كثير من بقاع العالم، بما فيها البلدان التي رسخت فيها القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان منذ أمد طويل. ولا بد من تعزيز الحملة ضد العنصرية والتمييز العنصري بغية القضاء على هذا الشر، الذي يتمخض عن نتائج وخيمة على كلا الصعيدين الوطني والدولي. ويجب أن تلزم الدول جانب التشدد في قوانينها وغيرها من الأحكام بغية تقديم مرتكبي الأعمال العنصرية للمحاكمة ومعاقبتهم. ويجب توعية الرأي العام بالمشكلة ونشر أحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري على أوسع نطاق ممكن.

٦١ - والجزائر تؤيد بشكل كامل اعتماد سياسات وطنية ترمي إلى القضاء على العنصرية والتمييز العنصري، وتضافر الجهود من جانب الدول والمنظمات الدولية تحقيقا لهذه الغاية. وهي تؤيد أيضا الدعوة لعقد مؤتمر عالمي معني بالعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب، على أن يعقد في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١، وستفعل كل ما في وسعها للمساعدة على تحقيق الأهداف الموضوعة له.

٦٢ - وسيظل العمل الهام الذي بدأته الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار ناقصا ما دامت الشعوب عاجزة عن ممارسة حقها في تقرير المصير. ولا يمكن إعادة السلام والأمن إلى ربوع الشرق الأوسط إلا من خلال تسوية شاملة تستند إلى ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. والجزائر تؤيد الجهود التي يبذلها شعب الصحراء الغربية لممارسة

حقه في تقرير المصير في إطار استفتاء حر وعادل تنظمه الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية. واعتماد اللجنة الرابعة بتوافق الآراء لقرار تعيد فيه تأكيد دعمها لهذا الاستفتاء يشكل تطورا إيجابيا في هذا الصدد. وينبغي أن يكفل المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصفة خاصة، التقيد الدقيق بالاتفاقات التي يتم التوصل إليها، حتى يستطيع شعب الصحراء الغربية الإعراب عن رغبته بحرية ودون قيود إدارية أو عسكرية.

٦٣ - **السيد حميدة** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه رغم أن إقامة دولة ديمقراطية متعددة الإثنيات في جنوب أفريقيا تشهد بالمكاسب التي تحققت في النضال ضد العنصرية إلا أن تقرير المقرر الخاص عن الأشكال المعاصرة للعنصرية (A/52/471) يبين أن مشكلة العنصرية والتمييز العنصري ما زالت باقية.

٦٤ - وثمة مشكلة أخرى هي ما تبديه بعض الدول من استخفاف وازدراء تجاه غيرها من الدول بحرمانها من حقوق تعتبرها هي نفسها أمرا مسلما به. وهذا هو الموقف الذي تتخذه حيال الدول العربية والإسلامية الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتبع سياساتها إما من جانب واحد أو عن طريق مجلس الأمن، مستخدمة فرض الجزاءات على عدة دول عربية لتدمير اقتصاداتها وقدراتها العسكرية. ولم يجد هذا البلد بانتهاء الحرب الباردة من أعداء سوى الإسلام والمسلمين.

٦٥ - وفي كثير من البلدان التي تزعم أنها حامية حمى حقوق الإنسان يتعرض السود والعرب والمسلمون للإيذاء وتنتهك حقوق الإنسان الخاصة بهم إلى حد يدعو للانزعاج. وقد أصبح إظهار الازدراء والكراهية لهذه الفئات سبيلا لكسب الأصوات. وفي حين تشجع الدعايات المناهضة للإسلام وتعلن بحرية في وسائط الإعلام بدعوى حرية التكلم، يحرم المتحدثون المؤيدون للإسلام من فرصة التعبير عن آرائهم ويتهمون بإثارة الكراهية العنصرية أو الدينية. ومن النفاق أن تطالب هذه الدول، التي استغلت البلدان التي استعمرتها دون رحمة باحترام حقوق الإنسان بينما تسيء معاملة الأقليات التابعة لها. ومن ثم فإن بلده يؤيد عقد مؤتمر عالمي لمعالجة هذه المسائل.

٦٦ - إن ميثاق الأمم المتحدة ومجموعة من الصكوك الدولية المختلفة تعلن أن لكل الشعوب التي تعيش في ظل الاحتلال الأجنبي الحق في تقرير المصير ومقاومة هذا الاحتلال. ورغم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار، فلم تزل هناك شعوب، من قبيل الشعب الفلسطيني، تحيا في ظل الاحتلال وتعجز عن ممارسة حقها في تقرير المصير. وقد انتزعت من الشعب الفلسطيني أرضه بالقوة بينما بقية العالم يتفرج، ويعيش في مخيمات اللاجئين منذ عام ١٩٤٨، انتظارا لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي أقرت حقه في تقرير المصير وفي إنشاء دولة مستقلة في فلسطين.

٦٧ - واختتم كلمته قائلا إنه بالاطلاع على تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة استخدام المرتزقة (A/52/495) يتبين استمرار نشاط المرتزقة، بدعم بعض الدول وحمايتها، انتهاكا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان الأساسية. وأعرب عن معارضة بلده لاستخدام المرتزقة وتجنيدهم وتمويلهم وتدريبهم، ودعا إلى التعاون الدولي في إيقاف هذه الظاهرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠